

توجه حكومي لتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني



■خاص / الثورة

تركز الحكومة خلال الفترة القادمة على تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني لضمان استدامة النمو. وتشير وثيقة رسمية حديثة إلى أن الاقتصاد الوطني يرتكز على قاعدة إنتاجية محدودة يشكل القطاع النفطي حوالي ثلثها ويسهم بحوالي ٩٠٪ من الصادرات و٧٠٪ من موارد الخزينة العامة للدولة، فيما تتفاوت الأهمية النسبية لسهامه القطاعات الأخرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي حيث يساهم قطاع الزراعة بحوالي ١٣٪ ويستوعب ٣١٪ من القوى العاملة، كما يساهم قطاع الصناعات التحويلية بحوالي ٦٪ على أن ثمة قطاعات إنتاجية وخدمية إسهمها هامشياً وضئيلاً كالسياحة والأسماك، ولا يتناوب البتة مع إمكانات الإنتاجية والطاقة الكامنة في تلك القطاعات.

وتسعى الخطة الخمسية الرابعة إلى تنويع مصادر النمو الاقتصادي من خلال استغلال المزايا النسبية للاقتصاد الوطني وإعطاء دفعة قوية للقطاعات الاقتصادية وخاصة الواعدة وتركز الخطة على تنمية مصادر النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار العام في البنى التحتية ذات العلاقة بالقطاعات الاقتصادية الواعدة، وتشجيع الاستثمار الخاص لزيادة استثماراته فيها عبر توفير الظروف الملائمة والخدمات الأساسية لنمو هذه

القطاعات. كما تركز على الترويج الإقليمي والدولي للفرص والمزايا الاستثمارية المتاحة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وخاصة القطاعات الواعدة وتوفير كافة الضمانات للمستثمرين وتنمية الصادرات غير النفطية وخاصة الصادرات الزراعية من خلال رفع إنتاجية القطاع الزراعي

واستخدام الوسائل الحديثة في الزراعة والحد من التوسع في زراعة القات وكذا تطوير المناطق الحرة وخاصة المنطقة الحرة بعن واستثمار موقعها الطبيعي كميناء عالمي. وتسعى الحكومة إلى إقامة المدن الصناعية والمناطق الاقتصادية الخاصة ووضع استراتيجية صناعية تستهدف

١,٥ تريليون ريال الموارد العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١م

■خاص / الثورة الاقتصادية

قُدِّر تقرير رسمي إجمالي الموارد العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١ بمبلغ ١,٥ تريليون ريال، و٥١٩ ملياراً و٥٨٩ مليون ريال. كما قدرت الموارد العامة بدون الاقتراض الخارجي بمبلغ ١,٥ تريليون و٤٧٢ ملياراً و١٥ مليون ريال.

وكان تقرير رسمي كشف عن تحقيق الإيرادات العامة نمواً سلبياً متوسطاً وصل إلى ٩,٢٪ مقارنة بالنمو المستهدف في إطار الخطة والبالغ ٦,٧٪، ومع ذلك فقد تراجعت الأهمية النسبية للإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي من ٢٢,٣٪ عام ٢٠٠٦م إلى ٢١٪ عام ٢٠٠٩م ويتوقع أن تصل في عام ٢٠١٠م إلى ٢٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك بصفا أساسية إلى تراجع الإيرادات النفطية خلال العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠م جراء تراجع أسعار النفط في السوق الدولية وتراجع الإنتاج من النفط الخام خلال الفترة، حيث تراجعت الإيرادات النفطية من ٧٣,٠٪ من إجمالي الإيرادات العامة عام ٢٠٠٦م إلى ٥٨,٣٪ عام ٢٠٠٩م ويتوقع أن تصل ٥٠,٧٪ من الإيرادات العامة خلال العام



إجمالي الإيرادات العامة عام ٢٠٠٦م إلى ٤١,٧٪ عام ٢٠٠٩م ويتوقع أن تصل في عام ٢٠١٠م إلى ٤٩,٣٪ من إجمالي الإيرادات العامة، وبلغ متوسط مساهمتها السنوية إلى إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة ٢٥,٧٪.

وأشار التقرير إلى أن الخطة الخمسية الثالثة استهدفت زيادة الإيرادات العامة غير النفطية لتصل إلى ما بين ٣٠-٤٠٪ من إجمالي الإيرادات العامة فقد حققت نمواً سلبياً متوسطاً بلغ ١٥,٤٪ لتتراجع من ٢٦,٩٪ من

نمو القطاع الزراعي بنسبة ٥,٥٪



■خاص / الثورة الاقتصادية

حقق القطاع الزراعي معدل نمو سنوي بلغ حوالي ٥,٥٪ لموسم الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩م. وبحسب وزارة التخطيط والتعاون الدولي فإن هذا المعدل ليس هو المعدل المطلوب في ظل الفرص الاستثمارية التي يتمتع بها. ويعزى تواضع نمو القطاع الزراعي إلى ضعف الاستثمارات بالإضافة إلى عدد التحديات التي يعاني منها، وفي مقدمتها شح المياه وتدهور الأراضي وغياب الأساليب الإنتاجية التقليدية والأضرار التي لحقت بالأراضي الزراعية جراء السيول التي اجتاحت معظم أراضي محافظتي حضرموت والمهرة خلال عام ٢٠٠٨م، حيث انخفض معدل نمو القيمة المضافة لقطاع الزراعة من ٩,٧٪ عام ٢٠٠٧م إلى ٢,٤٪ عام ٢٠٠٨م.

وأشار التقرير إلى ضعف البنية الأساسية للتخزين والتسويق وكذا ضعف الاهتمام بالتخطيط ودراسة إنتاج المحاصيل الاستراتيجية بالإضافة إلى تعاضد زراعة القات على حساب المحاصيل الأخرى والزحف العمراني على الأراضي الزراعية وخصوصاً في ضواحي المدن.

وفرت ٢٢٠٠ فرصة عمل لمشاريع صغيرة بعدن

٧ مليارات ريال قروض ميسرة لمشاريع صغيرة بعدن



■عدن/سبأ

منحت مؤسسة عدن للتمويل الأصغر التابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية خلال الربع الأول من العام الجاري قروضا ميسرة بقيمة سبعة ملايين و٧٥ ألف ريال. وأفاد الرئيس التنفيذي للمؤسسة يوسف اليعقوبي في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية «سبأ» أن القروض الممنوحة استفاد منها عدد من النساء في عدن والحوطة محافظة لحج وقرن الفين و٣٠٪ فرصة عمل توزعت على الأنشطة الاقتصادية الصغيرة المدرة للدخل كالخبز والتطريز والكوافير وبيع الحلويات والبهارات وفتح محال

الجاري تسعى لاقراض عدد أكبر من أصحاب المشاريع الصغيرة والجامع النسوية المؤهلة غير أصحاب المشاريع حيث تم رصد مبلغ ٢٥ مليون للقرض المنكسر.

السلطة المحلية بسقطرى تشيد جهود المؤسسة الاقتصادية في توفير المواد الغذائية للسكان

٥ آلاف أسرة زراعية استفادت من حملة مكافحة حشرة الجدمي خلال ٢٠١٠م



■،، الثورة/ابراهيم اشوموري

أشادت السلطة المحلية بإبراهيم اشوموري بسقطرى بالجهود التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية اليمنية في توفير احتياجات المواطنين في الجزيرة من مختلف المواد الغذائية وخاصة القمح والدقيق والسكر. وقال الأمين العام للمجلس المحلي بمديرية حديبو عبدالحليم محمد عبدالله إن فرع المؤسسة بالجزيرة يبذل جهوداً كبيرة في تأمين توفير المواد الغذائية الأساسية سواء كانت القمح والدقيق أو السكر بالأسعار الرسمية بالرغم من تعهد الكثير من التجار من ضعف النفوس إخفاء تلك المواد الضرورية بهدف خلق أزمة تموينية في الجزيرة وإيجاد حالة من الهلوع في صفوف السكان خاصة الجزيرة مقبلة على موسم الرياح الذي يتعذر معه وصول أية سفن إلى الجزيرة.

على شراء المواد الغذائية من قبل المواطنين بعد المخاوف التي حاول البعض زرعها في أوساط المواطنين من ارتفاع أسعار المواد الغذائية وانعدامها من الأسواق. مشيراً إلى أن المؤسسة سارعت إلى تغطية جميع أسواق الجزيرة في مديرية حديبو وقلنسوة بجميع السلع والمواد الغذائية وخاصة مادة السكر التي زاد الطلب عليها بشكل كبير. موضحة أن سفينة قادمة من ميناء عدن وصلت منتصف الأسبوع الجاري إلى ميناء الجزيرة وعلى متنها ألف طن من المواد الغذائية والسكر، مشدداً على دور قيادة المؤسسة ومثلة بمديرها العام حافظ معيد واهتمامه بتوفير احتياجات سكان الجزيرة من مختلف المواد الغذائية، حيث وصلت قافلة الشهيدين الماصين ١١ سفينة أفرغت أكثر من ١٠ آلاف طن من مختلف المواد الغذائية والأسمنت وواد البناء والأدوات المنزلية والإلكترونيات.

في تأمين مخزون استراتيجي من السلع الأخرى يكفي جميع أبناء الجزيرة حتى نهاية موسم الرياح ويقطع الطريق على ضعاف النفوس الذين يستغلون الظروف التي تمر بها

مكافحتها ٦٨٣ هكتاراً استفادت منها أكثر من ٢٧٥ أسرة زراعية.

٢٧٦,٣ مليار ريال الإنفاق العام المتوسط سنوياً على قطاع التعليم



■خاص / الثورة

كشفت تقرير رسمي أن إجمالي الإنفاق على قطاع التعليم بلغ حوالي ٢٧٦٣٦٢ مليون ريال في المتوسط خلال السنوات الماضية أي بنسبة ٤,٧٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة منخفضة بالمقارنة مع بعض الدول العربية حيث بلغت في السعودية حوالي ١٠٪ وفي تونس ٦,٩٪. ويشكل حجم الإنفاق على قطاع التعليم مؤشراً هاماً يدل على مدى اهتمام الدولة بتطوير رأس المال البشري، باعتباره رافداً قوياً من روافد عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولا حظ التقرير الاقتصادي أن الإنفاق على التعليم العام شكل حوالي ٧٩,٤٪ من إجمالي الإنفاق على التعليم لمتوسط الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩م بينما بلغ نصيب الإنفاق على التعليم العالي ١٥,٤٪ من إجمالي الإنفاق على التعليم، وبلغ نصيب التعليم الفني والتدريب المهني حوالي ٥,٢٪. ومن جانب آخر مزلت نسبة النفقات الجارية حوالي ٨٦,٦٪ من إجمالي الإنفاق على التعليم لمتوسط الفترة ذاتها، وبالتالي فإن النفقات الاستثمارية في التعليم تمثل ١٣,٤٪. ولفت إلى أن التعليم يرفع كفاءة اليد

العامة اللازمة للاقتصاد والتنمية ويلعب دوراً حيوياً في الحد من الفقر وبالتالي فإن تنمية الموارد البشرية في اليمن تتطلب رفع نسبة الإنفاق العام على التعليم وخاصة التعليم الفني والتدريب المهني وتطوير العمل

بيع أذن خزانة بمبلغ ١٤,٥ مليار ريال

■خاص / الثورة: تم امس بمقر البنك المركزي اليمني تحليل عروض شراء أذن الخزانة التنافسية للمزاد رقم (٦٨٦) وبلغت القيمة الاسمية الاجمالية للطلبات الفائزة لمبلغ ١٤,٥٠٨,٩٧٠,٠٠٠ ريال. كما بلغ متوسط معدل الفائدة لتأجل الثلاثة (٩١)، (١٨٢) و (٣٦٤) (٢٢,٩١)٪، (٢٢,٩١)٪، (٢٢,٩٠)٪ على التوالي. وستفتح مظاريف الطلبات غير التنافسية يوم غد السبت.

ارتفاع التبادل التجاري بين اليمن وهولندا إلى ١,٢١,٨ مليار ريال



■صنعا/سبأ

ارتفع حجم التبادل التجاري بين اليمن وهولندا العام الماضي إلى ١٢١ ملياراً و٨٥٤ مليون ريال بزيادة قدرها ٤٨ ملياراً و٥٥٣ مليون ريال عن العام ٢٠٠٩م وبنسبة ارتفاع بلغت ٦٦٪. وأوضح بيان الجواز المركزي للأحصاء أن واردات اليمن من هولندا قفزت إلى ١١٦ ملياراً و٥٣٦ مليون ريال في ٢٠١٠م مقارنة بـ ٦٦ ملياراً و٦٦٠ مليون ريال. فيما تراجعت صادراتها إلى هولندا إلى نحو ٥ مليارات و٣١٨ مليون ريال مقارنة بـ ٦٤١ مليون ريال خلال نفس الفترة.

وأشارت البيانات إلى أن ارتفاع واردات اليمن وتدني صادراتها إلى هولندا أدى إلى ارتفاع مؤشر الميزان التجاري بين البلدين الصديقين لصالح هولندا بإجمالي ١١٦ ملياراً و٢١٨ مليون ريال في العام ٢٠١٠م ارتفاعاً من ٦٠ ملياراً و١٨٨ مليون ريال في العام السابق له. ووفقاً للبيانات فإن الميزان التجاري بين اليمن وهولندا شهد تنامياً ملحوظاً في السنوات الأخيرة لصالح هولندا حيث بلغ ٧٢ ملياراً و٢٢٥ مليون ريال في عام ٢٠٠٨م بعد أن كان مؤشره لا يتجاوز ١٧ ملياراً و٢٨٨ مليون ريال في العام ٢٠٠٧م.

٥ آلاف أسرة زراعية استفادت من حملة مكافحة حشرة الجدمي خلال ٢٠١٠م



■صنعا/سبأ

استفادت أكثر من ٤ آلاف و٧٦٤ أسرة زراعية من حملة مكافحة حشرة الجدمي على محاصيل الحبوب الغذائية المختلفة والتي نفذتها وزارة الزراعة والري ممثلة بالإدارة العامة لوقاية النباتات العام الماضي في عدد من المحافظات. وأوضح التقرير السنوي للإدارة العامة لوقاية النباتات أطلع عليه وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن إجمالي المساحة المزروعة بمحاصيل الحبوب الغذائية التي تم مكافحتها والسيطرة على حشرة الجدمي فيها خلال العام ٢٠١٠م بلغت نحو خمسة آلاف هكتار بمحافظات نزار، إب، تعز، لحج، الضالع، الحويز، ريمة، صعدة.

وبين التقرير أن الحملة تضمنت تنفيذ أنشطة متعددة في مجال وقاية المزروعات ومحاصيل الحبوب الغذائية وحمايتها من الأضرار الناجمة عن آفة حشرة دودة الجيش الأفريقي حشرة الجدمي، منها أعمال مسح ومتابعة رصد تواجد الحشرة في المناطق المستهدفة، إلى جانب نصب المصائد مع مادة الفرمون الجاذب للحشرة في مناطق محافظات تعز، إب، الضالع، لحج، الحويز، ريمة، نزار. ووفقاً لمدير عام وقاية النباتات المهندس عبدالله السباني فإن تنفيذ مثل هذه الحملات تساعد المزارعين على حماية مزرعاتهم وتمكينهم من تحقيق إنتاجية عالية وبالتالي تحسين ظروفهم المعيشية. وأشار إلى أن العام الماضي شهد